مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
المجلد 4 العدد 1 / جوان 2018

Mila Univ center. Publish. Co..

الحوكمة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في إدارة العوائد النفطية في الجزائر

Governance and economic efficiency in the management of oil revenues in Algeria

أ. بوالشعور شريفة

cherifabouchaour@yahoo.fr

جامعة 20 أوت 1955- سكيـــــــــــــكدة -

الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/11/19 تاريخ التعديل: 2018/06/01 تاريخ قبول النشر: 2018/06/27

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تحرى علاقة مؤشرات الحوكمة أو ما يعرف بالحكم الراشد، بالسياسة المالية المطبقة والطريقة التي يتم من خلالها إدارة الدخول النفطية في الجزائر، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد عانت الجزائر منذ الاستقلال من سياسة مالية دورية ناجمة عن دورية الدخول، حيث لم يتمكن أصحاب القرار بالرغم من تراكم فوائض مالية معتبرة خلال فترات ازدهار السوق النفطية من تحقيق التنويع الاقتصادي، والخروج من حالة التبعية للقطاع النفطي، وهو ما يشير إلى عدم استغلال الفوائض المالية المحققة خلال فترة الرواج بالشكل الأمثل.

ومع مرور الوقت أصبح الريع النفطي في الجزائر لب وأساس السياسة بشكل عام، وحجر الزاوية للسياسات الاقتصادية بشكل خاص. وعادة ما يترافق ارتفاع الريع في الدول النامية، مع تراجع في مؤشرات الحكم الراشد، وهو ما توصلت إليه الدراسة حيث أن المشكلة في الجزائر تتمثل في أن عدم تطبيق معايير الحوكمة (تفعيل دور الحكومة الرقابي، ومحاربة الفساد، وتوفير بيئة ديمقراطية تسمح بالشفافية والمساءلة) في إدارة الدخول النفطية أدى إلى عدم كفاءة استغلال هاته الفوائض وبروز بعض الظواهر السلبية على غرار انتشار الفساد وتراجع مؤشرات الحكم الراشد.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، الكفاءة الاقتصادية، السياسة المالية، ارادة الريع.

Abstract:

The aim of this study is to investigate relationship between the governance indicators, and fiscal policy in place and the manner which oil revenues managed in Algeria. The present study using descriptive and analytical approach .

Algeria has suffered since its independence from pro-cyclical fiscal policy, resulting from the fluctuation of revenues, where the decision-makers did unable to achieve economic diversification in spite of the accumulation of considerable financial surpluses during periods of booming oil market, and the disposal of the dependency for the oil sector, which refers to not optimally exploit the financial surpluses during the boom .

Over time, oil revenues in Algeria have become the core and basis of politics in general, and the cornerstone of economic policies in particular. Usually high rents in developing countries accompanied with the bad governance indicators. The result shows that the problem in Algeria is the non-application of standards of governance (activating of the control and regulatory role of government, elimination of corruption, provide a democratic environment that allows transparency and accountability) in the management of oil revenues, which led to inefficiency exploitation of these financial surpluses, and the emergence of some negative phenomena such as: the spread of corruption and the decline of good governance indicators.

***Key words**: governance, economic efficiency, oil rent, financial policy, rent seeking.*

مقدمة الدراسة:

مما لا شك فيه أن تطبيق مبادئ الحوكمة لابد أن يؤدي إلى الرفع من كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية، وهو ما أبرزته العديد من الأبحاث، إلا أن الأمّر الذي لابد أن لا نغفل عنه خاصة فيما يتعلق بالدول النامية المصدرة للموارد عامة والمصدرة للنفط خاصة، والتي تتميّز السياسة المالية المطبقة فيها بالدورية، نتيجة تبعيتها لتقلبات سعر هذه الموارد في السوق الدولية، حيث تتبع سياسة مالية انكماشية خلال فترات تراجع الأسعار، وسياسة مالية توسعية خلال فترات الرواج، حيث تتراكم فوائض مالية معتبرة لديها، أنه عادة ما يؤدي انتقال الريع إلى الاقتصاد حدوث بعض المظاهر السلبية التي تؤثر على الحكم الراشد وادارة العوائد النفطية، وهو ما يعمل على تحويل نعمة وفرة الموارد والفوائض الناجمة عن الريع النفطي إلى لعنة.

وتسعى الجزائر على غرار باقي الدول النامية المصدرة للنفط إلى تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي من وراء تبنى خطط وسياسات اقتصادية تنموية، الا أن الهيكل الاقتصادي الذي تتميز به، والمعتمد أساسا على الريع الذي يدره المورد الطبيعي، يضع أصحاب القرار في مواجهة تحديات كبيرة فيما يتعلق بالسياسة المالية، وإدارة الفوائض المالية المتحققة خلال فترات الرواج. بما يحقق الفاعلية والكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية المحلية.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة فيما إذا كانت إدارة الدخول النفطية في الجزائر تتميّز بالرشادة بما يحقق الكفاءة الاقتصادية، وبلوغ الأهداف المسطرة. كما تسعى هاته الدراسة إلى إبراز الطريقة التي مارست فيها إدارة الموارد النفطية في الجزائر أثرا سلبيا على مؤشرات الحوكمة.

إشكالية الدراسة:

عانت الجزائر منذ عقود من عدم القدرة على تحقيق التنويع الاقتصادي، برغم الفوائض المالية المحققة خلال فترات ازدهار السوق النفطية، ويعود ذلك في أغلب الأحيان لنقص كفاءة استغلال هذه الموارد المالية، ما أدى إلى ظهور تشوهات كبيرة على مستوى مؤشرات الحوكمة، وفي محاولة للتعرف عن العلاقة بين ادارة الفوائض النفطية والحوكمة في الجزائر تم صياغة المشكلة التالية:

ماهي العلاقة بين الحوكمة وإدارة العوائد النفطية في الجزائر؟

ومن التساؤل الرئيسي تتفرع التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تؤثر طريقة إدارة العوائد النفطية على طبيعة الحكم في الجزائر؟
- هل تحقق السياسة المالية وإدارة الفوائض النفطية في الجزائر الكفاءة المرجوة في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة؟
- هل تعتبر السياسة الاقتصادية في الجزائر رشيدة؟

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع المعالج الذي يتمثل في تحري علاقة الحوكمة بإدارة الموارد المالية النفطية، وذلك من خلال إبراز علاقة السياسة المالية والتنموية في الجزائر بالحوكمة، هذه الأخيرة تعتبر أحد المواضيع التي تتصدر مقدمة أولويات معظم

حكومات الدول لما لها من أثر في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، وكذلك مناقشة موضوع الحوكمة لمعرفة الحلول التي يمكن تطبيقها والتي تحقق الكفاءة الاقتصادية في إدارة الفوائض النفطية في الجزائر، وتجنب الانحرافات التي يمكن أن تحدث خلال مراحل تخصيص هذه الموارد، وحمايتها من الآثار السلبية بسبب تراجع مؤشرات الحكم الراشد.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى:

- دراسة أهمية الحوكمة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية.
- دراسة أثر الريع النفطي على الأداء الاقتصادي والسياسي في الجزائر.
- تبيان المنهج الذي يجب أن تتبعه الدول النامية المصدرة للموارد للتخلص من مشاكلها الاقتصادية خاصة ما يعرف بلعنة الموارد.

المنهج المستخدم:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للموضوع، حيث يمتاز هذا المنهج بنظرة شمولية واقتران وصف الحالة بتحليلها ما يساعد على استخلاص النتائج.

1. الحوكمة:

أ. تعريف الحوكمة:

مصطلح الحوكمة مشتق لغويا من الحكومة Goverment، أو حاكم Governor. وتشير كلمة الحوكمة Governance في مضمونها العام إلى "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة". ويستخدم مصطلح الحوكمة على المستوى الجزئي Micro (الفرد، والمنشأة)، كما يمكن استخدامه على المستوى الكلي Macro لدولة أو إقليم أو على المستوى العالمي[1]. والحوكمة على المستوى الكلي هي التي سيتم تسليط الضوء عليها من خلال هذا البحث.

ويعتبر مفهوم **الحكم** من أقدم المفاهيم في التاريخ الانساني، وهو يشير إلى مجموعة مركبة من العمليات والهياكل، العامة والخاصة على حد سواء، والتي تضمن استيعاب وتوفيق المصالح المتعارضة والتوصل إلى حلول توافقية (Weiss, 2000: 796). وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الحكم أوسع من مفهوم الحكومة، بل ويشملها في تفاعلاتها مع العناصر غير الحكومية في المجتمع وعلاقاتهما سويا بالاقتصاد والسياسات العامة (Boyer ; 1990 ; 51)، يعني **مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعة معينة**، وبالتالي فإن الحكومة تتصرف لصالح الأفراد وعليها أن تتيح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة وفي إطار من الشفافية والمصداقية، بل وتكون (مسؤولة أمامهم، وهو ما يجعل أي حكم حكما جيدا (World Bank ; 2003 ; xviii)[2].

ب. مؤشرات الحوكمة:

تم وضع مجموعة من المؤشرات من قبل خبراء البنك الدولي، من خلال هذه المؤشرات يمكن قياس مدى جودة الحكم في دول العالم:

- **التصويت والمسئولية:** ويقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار ممثليهم في الحكومة، وكذا حرية الرأي والتعبير والتجمع، وكذا رفع الحسّ بالمسؤولية.
- **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** ويقيس توقعات أعمال العنف أو التغيير غير السلمي للسلطة. وفي بعض الحالات الأكثر، الدول التي تعاني من تبعية شديدة للريوع النفطية، يمكن أن تندلع الحروب الأهلية التي لا تعمل على نقل عوامل الإنتاج وابعادها عن الاستعمالات المنتجة اجتماعيا وحسب وانما تعمل على تدمير مؤسسات اجتماعية حضارية وكذا القضاء على حكم القانون.
- **فعالية الحكومة:** ويقيس جودة الخدمات العامة والخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية وجودة صياغة وتنفيذ السياسات والتزام الحكومة بتنفيذها.
- **دور القانون:** ويقيس مدى ثقة الأفراد في القواعد القانونية الحاكمة للمجتمع.
- **الشفافية ومراقبة الفساد:** وتشير الشفافية حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى وضوح قواعد اتخاذ القرارات، وذلك من خلال الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وسهولة فهم كل القواعد والقرارات وخضوعها للرقابة، ما يساهم في تقليل

ومراقبة الفساد، الذي يتم قياس درجته من خلال مدى التداخل بين العام والخاص، واستغلال النفوذ وغيره من أشكال الفساد (Kaufmann, et. Al ; 2007 ; 3-4).

2. علاقة الحوكمة بإدارة الموارد الاقتصادية في الدول النامية:

قد حاولت النظرية الاقتصادية أن تعرف مشكلة التنمية الاقتصادية في البلدان النفطية، فأنشأت مفهوم الدولة الريعية[3]، فنظرية الدولة الريعية (RST: Rentier State Theory) تهتم بتفسير أثر المدفوعات الخارجية (أو الريوع) على علاقة الدولة بالمجتمع والحوكمة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الريعي ما هو إلا وليد لدولة ريعية، ولكن ليس بالضرورة كل اقتصاد ريعي يولد دولة ريعية. ومنه يمكن اعتبار الدولة الريعية على أنها حالة خاصة من الاقتصاد الريعي ناجمة عن انعدام الحكم الراشد، إذ أنها الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة مرتفعة منه إلى فئة صغيرة من المجتمع والمتمثلة في الطبقة الحاكمة، والتي تقوم بإدارة وإعادة توزيع هذه الثروة الريعية على مختلف الأنشطة الاقتصادية من خلال الإنفاق العام.

ويرى العديد من الاقتصاديين أنه من بين أهم قنوات انتقال الريع التي تؤدي إلى تراجع الأداء الاقتصادي ما يعرف ب **لعنة الموارد (resource curse)** والتي تعرف على أنها العلاقة العكسية بين التبعية الشديدة للموارد الطبيعية وضعف معدلات النمو الاقتصادي. أو كما يعرفها كارل Karl (2007)[4] على أنها تشير إلى النمو السلبي ونتائج التنمية المرتبطة بالتنمية التي تقودها المعادن والنفط. ويعود ظهور لعنة الموارد في الاقتصاد إلى عدد من العوامل التي تم ذكرها في الأدبيات السابقة على غرار ما يعرف بالمرض الهولندي "Dutch Disease"، إرادة الريع "Rent-Seeking"، نمط الحكم السائد والديمقراطية، ونوعية المؤسسات.

أ. ارادة الرّيع Rent Seeking:

وتعمل الدخول القدرية (Windfall) التي تنشأ من النفط على تشجيع ما يعرف بسلوك ارادة الريع، حيث تتضارب المصالح، وكل جهة تحاول السيطرة على جزء هام من ريع الموارد من خلال السيطرة على الدولة. وفي هذه الحالة القطاع العام سوف يفتقر إلى تماسك الشركات والسلطة الضرورية لممارسة السياسة العامة الفعالة.

وتنامي ارادة الريع يؤدي لا محالة إلى فشل الحكومة بخصوص الإجراءات والسياسات الاقتصادية الكلية، حيث أن وفرة الموارد تخلق نوع من الشعور لدى الأفراد بالاكتفاء وشعور زائف بالأمان، وهو ما يدفع الحكومات للتغاضي عن الحاجة لإدارة اقتصادية مناسبة وجيدة، بما فيها الانفتاح الاقتصادي والتجارة الحرة، وكفاءة البيروقراطية، ونوعية المؤسسات (Sachs and Warner, 1999). بعبارة أخرى وفرة رأس المال الطبيعي قد تعمل على مزاحمة رأس المال الاجتماعي، أي كل من البنى التحتية، ومؤسسات المجتمع بالمعنى الواسع: الثقافة، التماسك، القانون، نظام العدالة والقواعد والأعراف وغيرها، (Woolcock, 1998; Paldam and Svendsen, 2000). وحوافز خلق الثروة من خلال السياسات والمؤسسات الجيدة قد تضعف نسبيا[5].

ب. الديمقراطية ونوعية المؤسسات:

الفرضية الرئيسية لهذا الطرح هي أن التغيّر في الدخل المتحقق من النفط يؤثر على الحرية السياسية في الدول المصدرة للنفط. حيث أن ارتفاع الثروة النفطية، يؤدي إلى تراجع الديمقراطية. وهذا ما تحرته نظرية الدولة الريعية. وتفترض نظرية الدول النفطية الريعية أنها من غير المحتمل أن تكون ديمقراطيات ليبيرالية. حيث عادة ما تميل الدول الريعية والتي تملك موارد طبيعية كبيرة، لأن تكون مستقلة ذاتيا، أي أن تكون جد منفصلة وبأقل محاسبة، ولهذا يرى هذا النوع من الحكومات أنهم ليسو بحاجة إلى فرض الضرائب (Wantchekon, 1999; Ross, 2001; Smith, 2004). وكمثال على ذلك تجربة المملكة السعودية (Chaudhry, 1997) وايران خلال نظام الحكم البهلاوي Pahlavi (قبل الثورة الإيرانية) (Skocpol, 1982)، ويعتبر توقف الضريبة أو تراجع دورها كأهم أداة من أدوات السياسة المالية، وأهم مورد لتمويل الاقتصاد المحلي، مؤشر على إصرار الأنظمة الاستبدادية في أكثر الدول الغير ديمقراطية المصدرة للنفط. ويلاحظ في مثل هذه الدول أنه يتم انفاق العوائد النفطية لاسترضاء وقمع مواطنيها. كما أن هيكلها الاجتماعي هش، وتعاني معظم هذه الدول من تضيق كبير على المعارضة الديمقراطية.

وحسب Acemoglu et al (2004)[6] فإن من أهم العوامل التي تعمل على تسريع النمو الاقتصادي هي المؤسسات الاقتصادية، لأنها تشكل حافز للفاعلين الاقتصاديين الرئيسيين في المجتمع، بشكل خاص، كما تؤثر على الاستثمار المادي ورأس المال

البشري والاستثمار التكنولوجي، ومنظمات الإنتاج. فالمؤسسات الاقتصادية لا تحدد فقط قدرة اقتصاد ما على نمو اجمالي الاقتصادي، يمكن أيضا أن تحدد توزيع الموارد في المستقبل. وقد ميّز Mehlum et al (2005)[7] بين نوعين من المؤسسات:

المؤسسات الصديقة المنتجة Producer Friendly Institution: أين تكون أنشطة سلوك البحث عن الريع (rent–seeking) والأنشطة الإنتاجية أنشطة متكاملة. وفي الدول التي تتمتع بهذا النوع من المؤسسات، تتميّز بتطبيقها للقواعد والقوانين، وتراجع معدلات الفساد.

المؤسسات الصديقة المهيمنة Grabber Friendly Institution: حيث ارادة الريع والإنتاج نشاطان متنافسان، وفي هذه الحالة وجود وفرة كبيرة في الموارد سوف يشجع على توسع الأنشطة الغير منتجة، وبالإضافة إلى ضعف القانون في حماية الأشخاص والملكية وغياب استقلال وكفاءة القضاء وانتشار البيروقراطية والفساد والرشوة، سينخفض الدخل الإجمالي ومنه فإن لهذه المؤسسات تداعيات سيئة على النمو.

3. إدارة الدخول النفطية في الجزائر

بالنسبة للجزائر وعلى غرار باقي الدول النامية الغنية بالموارد، فإن فرط التمويل الناجم عن تراكم رؤوس الأموال المتدفقة عند ارتفاع أسعار الموارد خلال فترات الازدهار، يشكل مشكل حقيقية وتحد كبير لأصحاب القرار حول الكيفية التي تدار بها هاته الفوائض بما يحقق الكفاءة الاقتصادية. ولقد شهدت الجزائر على غرار باقي الدول النفطية تدفق هام للعوائد النفطية انطلاقا من 2003، ما ساهم في تراكم احتياطي الصرف الأجنبي، والقضاء على المديونية الخارجية، وميزانية الحكومة سجلت فائض متزايد، ما خلق فائض معتبر، كان لابد من توخي الحذر في إدارته وإنفاقه.

ويعتمد حجم الفائض النفطي على حجم الاحتياطات، والطاقة الإنتاجية والكمية المصدرة، كما يعتبر سعر النفط في السوق الدولية والنظام الضريبي للبلد من أهم العوامل التي تحدد حجم وأهمية الفائض، وعلى هذا الأساس تقوم الجزائر بوضع سعر مرجعي للنفط أثناء إعداد ميزانيتها كل سنة، ويتم على أساسه وضع تقديرات الإيرادات والنفقات للسنة المالية المقبلة. وقد تم اعتماد سعر مرجعي سنة 1986 يقدر ب 24 دولار أمريكي، وهو الأمر الذي أدى إلى إحداث عجز كبير، حيث تجاوزت التوقعات

السعر الحقيقي الذي إنهار في تلك الفترة إلى أقل من 13 دولار للبرميل، ليتم بعدها مراجعة الميزانية وقد تم اعتماد السعر المرجعي للنفط ب 17.9 دولار للبرميل خلال التسعينات، وبعد تعافي الأسعار تم تطبيق سعر 19 دولار للبرميل سنة 2000، ثم 37 دولار للبرميل سنة 2008، بعد استقرار أسعار النفط في مستويات فاقت ال 90 دولار للبرميل خلال الفترة. ويلاحظ أن نتائج أي قاعدة مالية لسعر النفط OPFR (Oil Price Fiscal Rule) المتعلقة أساسا بمنتجي النفط الّذين لديهم تاريخ ثابت نسبيا في استخراج النفط، حيث يصبح تقلب أسعار النفط بالأهمية بما كان في الانفاق العام والسياسة المالية بشكل عام.

وفي واقع الأمر توفر فوائض كبيرة تزيد عن حاجات الدولة يدفع الحكومة إلى البحث عن أوجه إنفاق جديدة، مما يؤدي إلى تزايد النفقات الحكومية، وإذا لم يتم استغلال هذه الفوائض بالشكل الصحيح وبعقلانية، ستنعكس سلبيا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وقد قامت الجزائر في مسار إدارة إيراداتها النفطية، خلال فترة السبعينات والثمانينات باستغلال الفوائض المالية، واستثمارها في القطاع الصناعي حيث قامت بضخ مبالغ ضخمة في القطاع الصناعي أثناء تطبيقها لمخطط التنمية الرباعي الأول والثاني، وذلك لتحقيق هدفها في إنشاء جهاز إنتاجي يعتمد على التصنيع، كخيار استراتيجي لتحريك التنمية الشاملة.

وخلال عشرية الثمانينات انصب الاهتمام على تقويم الاختلالات التي عانى منها الاقتصاد خلال مرحلة التخطيط المركزي، والتي عرفت استثمارات ضخمة ومع ذلك بقى الجهاز الإنتاجي يعاني من الضعف، بسبب البيروقراطية في تسيير الاقتصاد، والتبعية الشديدة للعوائد النفطية لتمويل التنمية، وارتفاع المديونية، ما دفع بالحكومة الجزائرية لاتخاذ مجموعة من الإجراءات الاقتصادية، والإصلاحات الهيكلية، خاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة القوانين والتشريعات، وكذا لا مركزية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وبهدف تجاوز النقائص السابقة تم إطلاق المخطط الخماسي الأول والثاني للتنمية.

وبإطلاق مخطط التنمية الخماسي الأول (1980-1984)، تم تخاذه مجموعة من القرارات تتعلق بلامركزية التخطيط بالرجوع إلى الأعوان الاقتصاديين كالمؤسسات في إعداد المخططات الوطنية، بالإضافة إلى إدماج القطاع الخاص في عملية التنمية

الشاملة. إلا أن انطلاق المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) تزامن مع مرحلة الانكماش الاقتصادي، ودخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حقيقية، بسبب انخفاض إيراداتها النفطية بحوالي 20% نتيجة انهيار أسعار النفط، وانخفاض قيمة الدولار، ما دفع الحكومة الجزائرية لتطبيق سياسة **تقشفية**، وهو ما حال دون تنفيد أهداف المخطط التنموي وإنجاز العديد من المشاريع التنموية. بسبب نقص التمويل ما أدى إلى وقوع الجزائر فريسة للمديونية الخارجية. وبانهيار أسعار النفط، انكشفت العديد من العيوب والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والتي كانت مستترة خلف الفوائض النفطية (الدخول القدرية Windfall). وقد كانت هناك هوة كبير بين التقديرات والنتائج المحققة على أرض الواقع.

ثم استخدمت الفوائض خلال التسعينات لسد العجز المزمن الذي عانت منه بسبب عجز الصادرات عن تغطية الواردات بسبب انخفاض أسعار النفط خلال تلك الفترة، وبعد تراكم الفوائض المالية منذ 2001 قامت باستخدام جزء من الفوائض في تسديد المديونية الخارجية حتى تمكنت من التخلص منها سنة 2006، وقد ساهم استمرار التدفقات المالية وتحقيق فوائض معتبر من تراكم احتياطي أجنبي هام، كما اهتمت السلطات الاقتصادية بنصيب الأجيال المستقبلية من خلال إنشاء صندوق النفط أو ما يعرف بصندوق ضبط الموارد سنة 2000.

وقد شكلت مرحلة التسعينات مرحله حرجة من مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث برز عجز النظام الاشتراكي الذي تبنته السلطات في الجزائر منذ الاستقلال في تحقيق التنمية، ما دفع أصحاب القرار لاتخاذ مجموعة من الإصلاحات التي تستهدف الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، وتمت هذه المرحلة تحت إشراف الهيئات المالية العالمية، حيث تم تقديم برنامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي من قبل صندوق النقد الدولي. وتدخل البنك الدولي في مرحلة متأخرة لدعم تنمية القطاعات الاستراتيجية.

وفي هاته الفترة تم تطبيق مبادئ الحوكمة أو الحكم الراشد في الجزائر، بإيعاز من هذه الهيئات المالية، والتي كانت تقدم مساعدات مالية وقروض مقابل مجموعة من الشروط، ونصت توصيات الصندوق على تطبيق سياسة تحرير الاقتصادي والتجاري، وبرامج تعديل هيكلية بهدف تحقيق استقرار اقتصادي من خلال إجبار السلطات على

تطبيق سياسة مالية ضيقة، وذلك بتخفيض النفقات الحكومية للتخفيف من العجز المالي، وسياسة مالية تحفظية للحفاظ على مستويات تضخم منخفضة. وبالرغم من النتائج الإيجابية للإصلاحات المطبقة في الفترة 1994-1998 على غرار معدلات النمو الموجبة، وتخفيض معدلات التضخم، وتقليص العجز المالي، وتحقيق استقرار بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنها خلفت تكلفة الاجتماعية ثقيلة.

وقد شهدت الجزائر خلال فترة الازدهار الأخيرة (1999-2014) مشكلة تتعلق بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلي، وقد قامت الحكومة الجزائرية بإطلاق العديد من المشاريع التي تستهدف تطوير القاعدة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف الخروج من دائرة التبعية النفطية. حيث تميّزت هذه الفترة بانتعاش اقتصادي وتثبيت التوازنات، بفضل البحبوحة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، فقد عرفت هاته الفترة فترة ازدهار نفطي (Oil Boom)، دفع بالحكومة الجزائرية لإتباع سياسة مالية توسعية، من خلال زيادة الإنفاق العام بما يعرف بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إذ تم استخدام الاحتياطي المتراكم وعائدات النفط لتحفيز الطلب الفعال، وبعث برامج التنمية الاقتصادية من جديد، وبالرغم من تحقيق الكثير من المكاسب، كان أبرزها التخلص من المديونية بفضل التسديد المسبق للديون، ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وتخفيض معدلات البطالة، والتحكم في معدلات التضخم، بالإضافة إلى تحسن مؤشرات التنمية البشرية، وارتفاع الرفاهية الاجتماعية. إلا أن تطبيق نموذج الصناعات المصنعة اندثر، واشّتدت تبعية الاقتصاد الجزائري للقطاع النفطي.

4. علاقة الحوكمة بإدارة العوائد النفطية في الجزائر:

أ. طبيعة السياسة المالية وانفاق العوائد النفطية في الجزائر.

عرفت السياسة المالية في الجزائر تقلبات كبيرة وتطور ناجم أساسا عن محدداتها المتداخلة والمتكاملة، والمتمثلة في: **المحدد الاقتصادي والمذهبي** المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، **المحدد الاجتماعي** المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، **والمحدد المالي** المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات[8].

ونظرا لهيمنة المحروقات على الهيكل الاقتصادي الجزائري، بحيث يمثل السواد الأعظم من الإيرادات الحكومية، فإن التقلب في أسعار النفط تؤدي إلى دورية السياسة المالية[*]، وضعف الهيكل الضريبي وعدم استقراره يعزز ذلك، حيث أن ارتفاع أسعار

النفط في السوق العالمي سيحقق أرباح مفاجئة (أو ما يصطلح عليه الدخول القدرية Windfall) من عائدات الصادرات، والتي ستترجم، في شكل تراكم احتياطي الأجنبي، ورفع من قدرة الحكومة على الإنفاق، ونظرا لانعدام التنويع الاقتصادي تقريبا فإن انخفاض أسعار النفط يشكل صدمة حقيقية تؤدي إلى خلق مجموعة من المشاكل الاقتصادية كتراجع الناتج المحلي وتباطء النمو الاقتصادي، ومع استمرار انخفاض أسعار النفط على المدى المتوسط، ستنخفض قدرة الحكومة في مواجهة أعباء الإنفاق العام، وسد حاجات ومتطلبات المجتمع من واردات وعلاج وغيرها من النفقات، ما يؤدي إلى تطبيق سياسة مالية ضيقة، ورفع الضرائب وتسريح العمال عل غرار ما حدث أواخر الثمانينات وخلال عشرية التسعينات.

وقد اتسمت النفقات خلال الفترة 1982-1990 بالارتفاع المتزايد، نتيجة استراتيجية التنمية المعتمدة آنذاك والتي تطلبت استثمارات حكومية ضخمة خلال مرحلة التسيير الاشتراكي، وقد انتقلت النفقات خلال هاته الفترة من 98% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى 107.09%، 109.87%، 101.49% خلال السنوات 1997، 1998، 1999 على التوالي، وهو ما أدى إلى إحداث عجز على مستوى الميزانية العامة، خاصة مع ترافق تزايد النفقات خلال هذه الفترة مع تراجع الإيرادات الناجم عن انخفاض أسعار النفط وتراجع إيرادات الجباية النفطية خاصة بعد انهيار أسعار النفط في السوق العالمية منتصف الثمانينات، وقد انتقلت إيرادات الجباية النفطية من حوالي 56% من إجمالي الإيرادات سنة 1982 إلى 39 % من إجمالي الإيرادات سنة 1990، وقد دفع العجز المسجل على مستوى الميزانية بالسلطات الاقتصادية للبحث عن مصادر جديدة للدخل لتمويل مشاريعها وتغطية الواردات، حيث لجأت للقروض الخارجية، بالإضافة إلى إحداث إصلاحات على مستوى الهيكل الضريبي، والتي جاءت بعد التخلي على النهج الاشتراكي والتحول نحو اقتصاد السوق الذي أقره دستور سنة 1989(*).

بعد انتعاش أسعار النفط بداية التسعينات إثر حرب الخليج، تحسنت المداخيل مرة أخرى ما أدى إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي، وهو ما يبرزه الشكل رقم (1) الذي يشير إلى التقلب الكبير في الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1995-2015، فبعد الارتفاع الكبير للنفقات سنة 1997 يلاحظ تراجعها بشكل كبير سنة 1998 نتيجة انهيار أسعار النفط.

الشكل رقم (1): التغير في الإنفاق الحكومي وأسعار النفط (1995-2015).

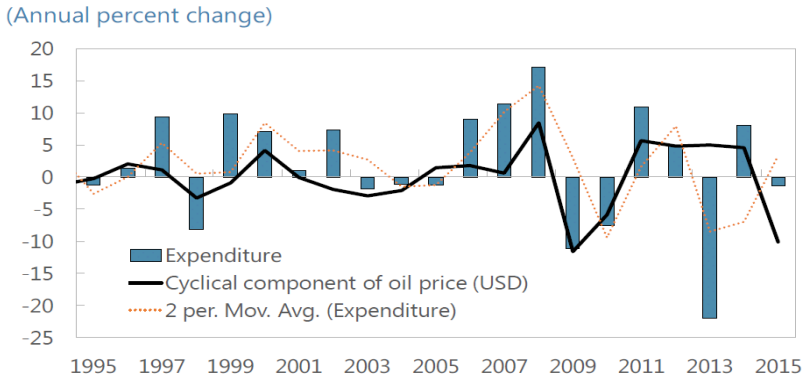

المصدر: IMF Country Report, (May 2016): (No. 16/128), p 53

وبنهاية 1998 تم إلغاء كل الدعم على المنتوجات الغذائية ومنتجات الطاقة فأدى ذلك إلى ارتفاع هذه الأسعار بمعدل 100% وهذا ما نجم عنه تحرير معظم الأسعار ورفع الدعم عن معظم السلع لتتماشى مع الأسعار العالمية. ويلاحظ خلال هذه الفترة أن الإصلاحات في الضرائب لم تحقق الأهداف المرجوة منها ألا وهي تخفيف من وطأة التبعية للإيرادات النفطية لتمويل الاقتصاد المحلي، فخلال هذه الفترة استمر ارتباط السياسة الإنفاقية في الجزائر بعائد برميل النفط، كما تميّزت هذه الفترة بتراجع العائدات العادية خارج قطاع النفط.

مع بداية الألفية الثالثة ارتفعت مستوى النفقات بشكل بارز حيث ارتفعت النفقات سنة 2000 بحوالي 10% عما كانت عليه سنة 1999، ليستمر بعدها الإنفاق العام يتحرك بوتيرة متزايدة، مع ارتفاع أسعار النفط خاصة بعد سنة 2005 ليبلغ سنة 2008 أعلى نسبة ارتفاع، وعموما فقد شهدت الفترة من 2000 إلى غاية 2008 انخفاض نسبة النفقات من إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي تحسن معدلات النمو الاقتصادي، ويعود ذلك إلى تراكم الفوائض النفطية التي سمحت بتمويل الاقتصاد المحلي والرفع من معدلات النمو الاقتصادي. عموما فقد عرفت هاته الفترة سياسة مالية توسعية، نتيجة البحبوحة المالية والتدفقات المالية الكبيرة الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط وبلوغها مستويات قياسية فاقت ال 90 دولار للبرميل في أغلب الأحيان، لتبدأ بعدها معدلات الإنفاق

بالتراجع مع اتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض منذ سنة 2013 حيث انخفضت النفقات الحكومية بما يقارب 22% عما كانت عليه خلال سنة 2012.

وعموما فإن الريع النفطي من شأنه أن يخلق جملة من المشاكل الاقتصادية خاصة مع إتباع سياسة مالية توسعية، فحسب النظرية الاقتصادية الكلية أن زيادة الإنفاق العام يساعد كثيرا على تنشيط الطلب الفعال والتخلص من حالة الكساد وهو ما يساعد على التخفيف من مختلف أنواع البطالة، إلا أن الإفراط في التوسع في الإنفاق، وارتفاع مستوى الطلب الكلي كلما ارتفع الدخل القومي، قد يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية وهو ما يدفع في كثير من الأحيان لإتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض النفقات العامة، ورفع الدعم، ورفع معدلات الضرائب والرسوم، واستحداث ضرائب ورسوم حديثة. وهو ما حدث بعد الصدمة السالبة سنة 1986، وسنة 1998، حيث أدى انهيار الأسعار إلى كشف عيوب السياسة الاقتصادية المطبقة آنذاك. واتخاذ إجراءات تقشفية كان لها انعكاسات على اجتماعية وسياسية وخيمة.

ب. مؤشرات الفساد والحوكمة في الجزائر:

تؤثر فوائض الريع النفطية على السياسة الاقتصادية للبلد المصدر، وقد أصبح الريع النفطي في الجزائر مع مرور الوقت لب وأساس السياسة بشكل عام، وحجر الزاوية للسياسات الاقتصادية بشكل خاص. وكما سبق التطرق إليه، فإنه عادة ما يترافق ارتفاع الريع في الدول النامية، مع تراجع في مؤشرات الحكم الراشد، وبروز بعض الظواهر السلبية في المجتمع على غرار انتشار الفساد، بحيث تعمل الثروات النفطية على خلق أرضية خصبة لنمو الفساد السياسي بسبب ميل أصحاب القوة والنفوذ والمسؤولين الفاسدين (Rent Seeker) للسيطرة على الريوع والعوائد المتأتية من القطاع المزدهر، ولا يقومون بتحويل عوائد الصادرات إلى حساباتهم الخاصة وحسب، وانما يتشاركون الغنائم مع مساندهم السياسيين، والجماعات المفضلة والمقربة منهم.

- **الفساد في الجزائر:**

شهدت الجزائر تقهقرا في مؤشر الفساد، حيث تدحرجت من المرتبة 88 سنة 2003، ب 2.6 نقطة، هو ما يصنفها على أنها ذات شفافية ضعيفة جدا ومعدلات فساد مرتفعة، وازداد الوضع سوءا لتحتل سنة 2009 الرتبة 111 من بين 125 دولة ما

يبرز المكانة السيئة التي احتلتها الجزائر "مؤشر الفساد للدول المصدرة" وهو ما يشير إلى ارتفاع نسب الفساد والرشوة في البلد.

الجدول رقم (1): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2003-2014.

السنة	2003		2004		2005		2006		2007	
	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة
المؤشر	88	2.6	97	2.7	97	2.8	84	3.1	99	3
السنة	2008		2009		2010		2013		2014	
	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة
المؤشر	98	3.2	111	2.8	105	2.9	-	-	100	3.6

Source: http://www.economywatch.com/economic-statistics/Algeria/Corruption_Perceptions_Index

ويقوم مؤشر الفساد للدول المصدرة على آلية طرح أسئلة على أطر في مؤسسات عدة دول حول المعاملات التجارية للمؤسسات الأجنبية داخل بلدانها، وذلك قصد الكشف عن "الرشاوي". وتوصلت المنظمة إلى أن الجزائر تتعامل مع أهم الدول المعروفة بدفع الرشاوى، حيث أعربت عن قلقها إزاء الارتفاع المذهل للرشاوى من دول التصدير ال 30 الأكبر في العالم التي تستحوذ وحدها على نسبة 80% من التعاملات التجارية والاقتصادية الدولية. واحتل أهم زبائن الجزائر مراتب غير مشرفة ضمن قائمة الدول التي تتعاطى الرشوة في تعاملاتها، كإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا والصين وكوريا الجنوبية. وتوصلت المنظمة إلى أن الجزائر تفضل التعامل التجاري مع دول شركاتها راشيه، وأن الدول التي شركاتها غير راشية لم تفز بالصفقات، وهو تلميح إلى أن الجزائر لا تمارس الشفافية في منح الصفقات العمومية، ولا تحترم قانون الصفقات في منح المشاريع الاقتصادية للشركات الأجنبية[9].

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري عرف عدة فضائح هزت مختلف القطاعات على غرار الاختلاسات الضخمة في القطاع المصرفي، وتهريب الأموال للخارج، على غرار قضية بنك الخليفة، والبنك الجزائري الخارجي، بالإضافة إلى الفضائح التي مسّت مشاريع التنمية الضخمة مثل ما حدث في قطاع الأشغال العمومية وفضيحة الطريق السيار شرق غرب، فضيحة حديقة التسلية دنيا بارك، بالإضافة إلى ما عرف بفضيحة القرن في أهم وأكبر شركة اقتصادية وطنية بما عرف بقضية سوناطراك، هذا بالإضافة إلى جملة المخالفات القانونية فيما يتعلق بالصفقات العمومية والتي كانت تتم بناءا على الرشوات والمحاباة.

وهذا ما يعمل على إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن هذا النوع من الاستثمار يتطلب بيئة إدارية نزيهة ونظيفة من مختلف أشكال الفساد، وفي أغلب الأحيان يتبني المسؤولون الفاسدون ورجالاتهم تقديم الخدمات الغير مؤكدة وتفكيرهم يكون قصير الأجل، حيث يقومون بإعاقة الاستثمار الأجنبي طويل الأجل في قطاعات غير قطاع الموارد كالصناعة والتنمية البشرية. وهو ما أدى إلى تراجع تنافسية الجزائر ب 18 رتبة حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنتي 2008/2009[10].

الجدول رقم (2): مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة (1996-2010).

السنة	التصويت والمسؤولية	الإستقرار السياسي	الفعالية الحكومية	النوعية التنظيمية	دور القانون	مراقبة الفساد
1996	-1.11	-2.48	-0.70	-0.65	-0.59	-0.31
1998	-1.48	-2.65	-0.95	-1.20	-0.79	-0.70
2000	-1.31	-1.70	-0.75	-0.80	-0.79	-0.65
2002	-0.96	-1.54	-0.59	-0.54	-0.54	-0.70
2005	-0.74	-0.99	-0.42	-0.43	-0.71	-0.42
2010	-1.01	-1.25	-0.56	-1.15	-0.76	-0.48

المصدر: Daniel Kaufmann , Aart Kraay , Massimo Mastruzzi، مستنبط من دراسة شكوري سيدي محمد، (2012): "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري."، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان –الجزائر، ص 114.

يبين الجدول تراجع الحوكمة في الجزائر، حيث أن نقاط مؤشرات الحكم الراشد جد منخفضة وتراوحت بين -2.5 و2.5- عادة يعتبر المؤشر جيدا كلما اقترب من 2.5- (التصويت والمسؤولية لم يتجاوز -0.96 كأعلى نقطة سنة 2002، الاستقرار السياسي كان جد متدهور خلال التسعينات بسبب الأوضاع الأمنية السيئة التي عايشتها خلال تلك الفترة، وقد بلغ -2.65 نقطة سنة 1998، ليتحسن بعد ذلك ويبلغ -0.99 نقطة سنة 2005 إلا أنه لم يبلغ المستوى المطلوب ويبقى يصنف على أنه منخفض، الفعالية الحكومية أيضا كانت منخفضة لم تتجاوز -0.42 كأعلى نقطة سنة 2005، لتتدهور سنة 2010 وتبلغ -0.56، والأمر نفسه بالنسبة للنوعية التنظيمية حيث بلغت -0.43 كأعلى نقطة سنة 2005، لتتدهور سنة 2010 وتبلغ -1.15، دور القانون أيضا لم يكن مرتفع حيث أن أعلى نقطة تحققت سنة 2002 وكانت جد منخفضة أيضا قدرت ب -

0.54، أما مراقبة الفساد فقد عرفت تراجعا مستمرا وأعلى نقطة كانت سنة 1996 ب 0.31- نقطة).

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحرى علاقة مؤشرات الحوكمة أو ما يعرف بالحكم الراشد، بالسياسة المالية المطبقة والطريقة التي يتم من خلالها إدارة فوائض الدخول النفطية في الجزائر، هذه الأخيرة التي عانت منذ الاستقلال من سياسة مالية دورية ناجمة عن دورية الدخول، حيث لم يتمكن أصحاب القرار بالرغم من تراكم فوائض مالية معتبرة خلال فترات ازدهار السوق النفطية من تحقيق التنويع الاقتصادي، والخروج من حالة التبعية للقطاع النفطي، وهو ما يشير إلى عدم استغلال الفوائض المالية المحققة خلال فترة الرواج بالشكل الأمثل.

وبما أن فوائض الريع النفطية تؤثر على السياسة الاقتصادية للبلد المصدر، فإنه عادة ما يترافق ارتفاع الريع في الدول النامية، مع تراجع في مؤشرات الحكم الراشد، وبروز بعض الظواهر السلبية في المجتمع على غرار انتشار الفساد، بحيث تعمل الثروات النفطية على خلق أرضية خصبة لنمو الفساد السياسي بسبب ميل أصحاب القوة والنفوذ والمسؤولين الفاسدين (Rent Seeker) للسيطرة على الريوع والعوائد المتأتية من القطاع المزدهر. وهو ما ينطبق على حالة الجزائر التي أصبح الريع النفطي فيها مع مرور الوقت لب وأساس السياسة بشكل عام، وحجر الزاوية للسياسات الاقتصادية بشكل خاص، وهو ما بات يمثل نقمة على الاقتصاد الجزائري بدل أن يكون نعمة وسببا في تنويع الاقتصاد وتحقيق تنمية مستديمة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن ارتفاع العوائد النفطية خلال فترات رواج السوق النفطي لم يؤد إلى تحقق الأهداف المرجوة بسبب عدم كفاءة استغلال هاته الفوائض المالية ما أدى إلى بروز انحرافات على مستوى السياسة العامة والتأثير السلبي على مؤشرات الحوكمة، حيث أن تراكم العوائد النفطية والاستمرار في تطبيق سياسة مالية دورية توسعية خلال فترات الازدهار، قائمة على العشوائية والتبذير في الانفاق العالم، إذ أن الانفاق الحكومي الكبير تتخلله بعض حالات الفساد المالي التي أثرت سلبا على مؤشرات الحكم الراشد للبلد كما أن هذا النوع من الانفاق يشير إلى غياب الرشادة خلال عملية إدارة الفوائض النفطية ما أدى إلى تفشي الظواهر السلبية على غرار الاختلاس

وتبديد المال العام، وعليه يمكن القول أن العلاقة بين مؤشرات الحوكمة وكفاءة ادارة واستغلال العوائد النفطية في الجزائر هي علاقة تبادلية أدت إلى تفاقم وتعميق الآثار السلبية على الاقتصاد المحلي، حيث أن عدم تطبيق معايير الحوكمة (تفعيل دور الحكومة الرقابي، ومحاربة الفساد، وتوفير بيئة ديمقراطية تسمح بالشفافية والمساءلة) خلال عملية إدارة العوائد أدى إلى عدم كفاءة وعدم تحقيق الاستغلال الأمثل للفوائض المالية وهو ما يؤدي إلى انتشار الفساد وتعزيز تدهور مؤشرات الحوكمة. وكان لابد لصناع القرار في الجزائر من اتخاذ اجراءات وتدابير سريعة لتنويع الهيكل الاقتصادي من خلال الاستغلال الأمثل للفوائض المالية المحققة خلال فترات الرواج النفطي، وهو ما كان يتطلب تطبيق مبادئ الحوكمة في ادارة هذه الفوائض المالية، بالشكل الّذي يساعد على الخروج من دائرة التبعية وهيمنة القطاع النفطي.

المراجع والاحالات:

[1] - أسامة أحمد، "الحوكمة"، مجلة التدريب والتقنية، العدد 177، أكتوبر 2013، المقال موجود على الموقع الالكتروني: altadreeb.net/articleDetails.php?id=1112&issueNo=40.

[2] - برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

[3] - إسماعيل الزبري، طاهر كنعان، نادر فرجاني، (2006): آفاق التنمية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت لبنان، ص 136.

[4] - Terry L. Karl, (2007): "Oil-Led Development: Social, Political, and Economic Consequences", **CDDRL: Center on Democracy, Development, and The Rule of Law**, (Number 80), en line: http://cddrl.stanford.edu. P02.

[5]- Thorvaldur Gylfason, (2001): "NATURAL RESOURCES AND ECONOMIC GROWTH: WHAT IS THE CONNECTION?", **CESifo Center for Economic Studies & Ifo Institute for Economic Research**, (No. 530), p5

[6] -Daron Acemoglu, Simon Johnson and James Robinson, (2004): "Institutions as the Fundamental Cause ofLong-Run Growth", **CEPR Discussion Papers**, (No. 4458). Centre for Economic Policy Research, London. P02.

[7] -Mehlum H. , Moene K. & Torvik R, (2005): Curces by Resource or Institution?, **WORKING PAPER SERIES, Norwegian University of Science and Technology**, (No.10), p07, en line www.svt.ntnu.no/iso/wp/wp.htm

[8] – شيبي عبد الرحمن، بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد، (2012): "البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية قياسية"، المؤتمر الدولي حول: أزمة البطالة في الدول العربية، مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص 1– 33. ، ص 06.

(*)سياسة مالية دورية، تعني سياسة مالية توسعية خلال فترات الازدهار، وسياسة مالية ضيقة خلال فترات تراجع الأسعار.

(*) الإحصائيات في هذه الفقرة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

[9] - عبد القادر خليل، (2009): "الحوكمة وثنائية التحول نحو إقتصاد السوق وتفشي الفساد"، **بحوث إقتصادية عربية**، (العدد 36)، ص ص 84-104، ص 96.

[10] - نفس المرجع، ص 97.